

الحديث العزيز

الدرس

8

أهداف الدرس

- 1- أن أتعرف مفهوم الحديث العزيز.
- 2- أن أدرك علاقة الحديث العزيز بالحديث الصحيح.
- 3- أن أتمثل أهمية كثرة الطرق في قوة الحديث.

تمهيد

قسم المحدثون الحديث باعتبار عدد أسانيده قلة وكثرة إلى أقسام، اصطلموا على تسمية كل قسم منها باسم خاص به، من أهمها: الغريب والمشهور والعزيز.

فما هو الحديث العزيز؟ وما علاقة العزة بصحة الحديث؟

المتن

□ قال الناظم رحمه الله تعالى:

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً * * *

الفهم

الشرح :

عزيز: من عزَّ يَعَزُّ بفتح العين أي: قوي، ومنه عززته بآخر قوَّيته به.

استخلاص المضامين:

1- ما هو ضابط الحديث العزيز؟

2- هل العزة شرط في صحة الحديث؟

التحليل

يشتمل هذا الدرس على ما يأتي:

أولاً: تعريف الحديث العزيز:

قسم الناظم رحمه الله تعالى الحديث باعتبار عدد رواته إلى أقسام، تناول منها الناظم كلا من العزيز والمشهور والغريب.

ولم يتعرض رحمه الله للحديث المتواتر؛ لأنه مقبول باتفاق أهل الحديث، فلا يفتش عليه من جهة القبول والرد، وليس من مباحث صناعتهم.

والمتواتر هو: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى آخره، وهو قسمان: لفظي ومعنوي.

ويقابل الحديث المتواتر حديث الآحاد، وهو أقسام، منها الحديث العزيز الذي عرفه الناظم رحمه الله تعالى بقوله: «عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً»

فالعزيز هو: الحديث الذي لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند. فخرج بذلك الحديث المشهور، الذي لا يقل رواته عن ثلاثة، والغريب الذي يرويه واحد فقط.

وسمي الحديث العزيز بهذا الاسم لكونه عز، أي: قوي بمجيئه من طريق أخرى، أو لقلّة وجوده، حتى ادعى الإمام ابن حبان رحمه الله أن رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلاً، ورد عليه الحافظ ابن حجر في النزهة قائلاً: «إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين» [نزهة النظر، لابن حجر: 49].

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». [صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان]. رواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُلَية وعبد الوارث، ورواه عن كُلِّ جماعة.

ثانياً: العلاقة بين الحديث العزيز والحديث الصحيح:

يرى جمهور المحدثين أن العلاقة بين الحديث العزيز والحديث الصحيح، هي العموم والخصوص من وجه، تجتمع الصفتان فيما رواه اثنان عن اثنين وتوفرت فيه شروط الصحة، وينفرد الصحيح بما رواه أكثر من ذلك، وينفرد العزيز بما رواه اثنان عن اثنين ولم تتوفر فيهم شروط الصحة.

وبناء عليه فإن العزة: أي: روية اثنين على الأقل، ليست شرطاً لصحة الحديث خلافاً للجُبائي المعتزلي، وإليه يومئ كلام الحاكم.

وصرح ابن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، ويشكل عليه ما أخرجه البخاري في صحيحه من الأحاديث الغريبة كحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» [صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي]، غير أن ابن العربي قال: فإن قيل: حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فردُّ لم يروه عن عمر إلا علقمة، قلنا: قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة، فلو لا أنهم يعرفونه لأنكروه.

وتُعقَّب على جواب ابن العربي بأنه لا يلزم من سكوتهم عنه أنهم سمعوه من غيره، وبأن هذا لو سُلم في عمر مُنع في تفرُّد علقمة، ثم تفرُّد محمد بن إبراهيم به عن علقمة، ثم تفرُّد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين. نعم قد وردت له متابعات لكن لا يُغْتَرُّ بها، ولو سلمنا كلامه في حديث عمر، فإنه لا يُسَلَّم جوابه في غيره.

وقال ابن رُشيد: لقد كان يكفي القاضي-أي: ابن العربي- في بطلان ما ادعى أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه.

التقويم

- 1 - ما هو الحديث العزيز؟
- 2 - لماذا لم يذكر الناظم رحمه الله الحديث المتواتر؟
- 3 - ما العلاقة بين الحديث العزيز والحديث الصحيح؟

الاستثمار

رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا. فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ. وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، شَيْئًا. فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ. فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ. فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ. ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى، إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا. فَقَالَ لَهَا: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ. وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لَغَيْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيْتُكُمَا خَلْتُ بِهِ فَهُوَ لَهَا.

[الموطأ للإمام مالك، كتاب الفرائض باب ميراث الجدة].

أتأمل النص وأجيب عن الآتي:

- 1 - لماذا لم يكتف أبو بكر الصديق رضي الله عنه برواية المغيرة بن شعبة؟
- 2 - هل في هذا الحديث ما يدل على اشتراط العزة في صحة الحديث؟

الإعداد القبلي

أحفظ متن الدرس القادم، وأطلع شرحه، وأجيب عن الآتي:

- 1 - ما هو الحديث المشهور؟
- 2 - ما حكم الأحاديث المشتهرة على الألسنة؟